

جمعية الهلال الأحمر السوداني

أهم التجارب

الموارد العملية

مقدمة

في دارفور وجنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق، وعن الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى التي ضربت شرق وشمال السودان وكردفان.

مستوى القبول والأمن والقدرة على الوصول إلى المحتاجين

واجهت جمعيتنا الوطنية تحديات ضخمة في الوصول إلى الأشخاص المتضررين ومساعدتهم خلال النزاع المسلح الأخير والمستمر في جنوب كردفان. اندلعت الأعمال القتالية في 5 يونيو/ حزيران 2011 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال والقوات المسلحة

أنشئت جمعية الهلال الأحمر السوداني بموجب قرار من الحكومة في عام 1956 وشهد العام التالي الاعتراف بها كجمعية وطنية وقبولها في الحركة الدولية. لدينا 15 فرعًا وأكثر من 75 وحدة في شتى أرجاء السودان، بالإضافة إلى قاعدة تضم حوالي 35000 متطوع يمارسون دورًا نشطًا.

نمارس أنشطتنا في جميع أنحاء السودان، في ظروف بالغة الصعوبة، في أغلب الأحوال، ناجمة عن تعاقب النزاعات المسلحة الداخلية،



منسقون في العيادة المتنقلة التابعة للهلال الأحمر السوداني يرتدون سترات تحمل أرقامًا تسلسلية لتيسير إبراز هويتهم ومنع إساءة استخدام الشارة.



الحكومية، لاسيما في «كادوقلي» و«كاودا» والمناطق المحيطة بهما. ودفعت أعمال العنف السكان إلى الفرار من منازلهم وإقامة مخيم حصلوا فيه على المساعدة منا ومن أطراف إنسانية فاعلة أخرى في المنطقة.

إلا أننا واجهنا تحديات ترتبط بوضعنا القانوني وقبوله من جانب شتى الجماعات في هذا السياق. وزاد هذا الوضع تفاقماً عندما ظهر أشخاص مجهولو الهوية، يرتدون صدريات تحمل شارة الهلال الأحمر ويدعون انتماءهم إلى موظفي الجمعية الوطنية، وأمروا النازحين بمغادرة المخيم والتوجه إلى ملعب كرة القدم للحصول على مساعدات إنسانية، وهو أمر غير صحيح.

إن الادعاء بالانتماء إلى متطوعي وموظفي الهلال الأحمر السوداني كان يمثل استخداماً سيئاً صارخاً للشارة من جانب الأطراف المشاركة في النزاع، الأمر الذي شكل خطورة على كل من المستفيدين والهلال الأحمر السوداني كمؤسسة، طالمت موظفينا وأضرت بسمعة شركائنا. وأدى هذا إلى إثارة الشكوك بين المستفيدين من الجمعية الوطنية والجهات الممولة لها والجهات الشريكة لها. وكانت نتيجة ذلك أننا عانينا من عدم القدرة على الوصول إلى الأشخاص المتضررين من النزاع.

الأنشطة الميدانية والدروس المستفادة

اتخذ الهلال الأحمر السوداني الخطوات التالية أو بصدد اتخاذها لمواجهة الضرر الذي لحق بها، وذلك بما يتفق والإجراءات والتدابير المقترحة في إطار الوصول الآمن:

الأساسيات القانونية

يتضمن قانون جمعية الهلال الأحمر السوداني (2010) بنوداً عن «شارة الجمعية وامتيازاتها». وتناقش الجمعية الوطنية حالياً على المستوى الداخلي إمكانية تعزيز هذا البند بقانون عن الشارة عندما يسمح الوقت بذلك.

قبول الإجراءات الفردية/ الأمنية

يلزم الهلال الأحمر السوداني جميع الموظفين بتطبيق مدونة قواعد السلوك وقواعد السلامة، وأوضح دور الجمعية الوطنية أثناء النزاعات المسلحة وصفقتها كجهة مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. جمعنا كافة السترات/الصدريات القديمة وأنتجنا سترات جديدة تحمل أرقاماً تسلسلية لإحكام السيطرة على إبراز هوية الموظفين.

الاتصالات والتنسيق على المستويين الداخلي والخارجي

قطعنا شوطاً كبيراً في التعريف بالمبادئ الأساسية والشارة والقانون الدولي الإنساني على كافة مستويات المجتمع، بما في ذلك الحكومة والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وقد ساعدنا هذا على تعزيز المعرفة لدى موظفينا ومتطوعينا بالإضافة إلى تعزيز الاتصالات مع الأطراف الخارجية المعنية بغرض تشجيع احترام وقبول الشارة، سواء عند استخدامها لأغراض الدلالة أو الحماية.

◀ اتصلت الجمعية الوطنية بوسائل الإعلام لإصدار بيان صحفي بالتنسيق مع شركائنا في الحركة، يبين بالتفصيل إساءة استخدام الشارة، وتنظيم مؤتمر صحفي في هذا الشأن.

تعلمنا الدروس التالية من الحادث وتأثيره على قدرتنا على تقديم المساعدات الإنسانية بأمان:

◀ إن التنسيق مع أعضاء الحركة يؤدي إلى ترسيخ صورة الهلال الأحمر السوداني وقبوله.

◀ هناك حاجة للتوعية المنهجية للجمهور المعني على كافة المستويات (سواء في الخرطوم أو في الميدان) وذلك لتحسين القدرة على الوصول إلى الضحايا.

◀ ساعدنا تنفيذ النهج المذكور في إطار الوصول الآمن عقب الحادث على القيام بدورنا في إدارة شؤون الجثث عندما اندلع القتال بين السودان وجنوب السودان في منطقة هعلق الواقعة جنوب كردفان في العام التالي.